

إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

The issue that local civil society encounters in achieving local governance .

محمد غربي

جامعة تيسمسيلت/الجزائر

gharbimoho@yahoo.fr

بلكاوي سارة

جامعة تيسمسيلت/الجزائر

مخبر الأمن القومي

sarra.belkaoui@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2025/04/22

تاريخ القبول: 2025/04/20

تاريخ الإرسال: 2024/04/20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المشكلات التي تواجه المجتمع المدني في سبيل تحقيق الحوكمة على المستوى المحلي وأهم العقبات التي تحول حول تحقيق هذه العملية بسبب وجود عدة عوامل وأسباب وثرغات تؤدي بالمجتمع المحلي إلى البقاء في دائرة الفساد والتخلف. يعتبر المجتمع المدني من الجهات التي تعمل على تنفيذ عدة عمليات، وهذا في إطار إن المجتمع المدني هو فاعل أساسي ومهم خاصة بعد الصلاحيات القانونية المقدمة له بعد التعديل الدستوري الأخير. هذا من جهة أما من جهة أخرى فالحوكمة المحلية هي عملية تستدعي الوقوف عليها وتعزيز آليات ووجود جهات لتحقيقها في سبيل الخروج من دائرة التخلف وتحقيق التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الحوكمة المحلية، الفساد، ضعف المشاركة.

Summary :

This study aims to highlight the problems facing civil society in order to achieve governance at the local level and the most important obstacles to achieving this process due to the presence of several factors, reasons and gaps that lead the local community to remain in the cycle of corruption and underdevelopment. So that civil society is considered one of the parties working to implement several operations, and this is in the context of the fact that civil society is a fundamental and important actor, especially after the legal powers provided to it after the recent constitutional amendment. On the one hand, on the other hand, local governance is a process that calls for standing up to it and strengthening mechanisms and the presence of

إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

bodies to achieve it in order to get out of the cycle of underdevelopment and achieve local development.

keywords: Civil society - local governance - corruption - weak participation.

مقدمة:

أصبح المجتمع المدني اليوم يكتسح الساحة العلمية بكثرة خاصة في الخطابات السياسية والمداخلات والبحوث العلمية هذا من ناحية العلمية النظرية أما من الناحية العملية التطبيقية أصبح فاعلا محوريا أساسيا في تنفيذ مختلف العمليات سواء على المستوى الدولي أو الوطني أو المستوى المحلي، حتى بتنوع النشاطات التي تمارسها سواء سياسية أو اجتماعية أو خيرية. وتعتمد هذه الجهات على عدة آليات تساعدها على تحقيق ما تسعى إليه للوصول إلى ما تريد، لكن تبقى التنمية المحلية ومكافحة الفساد من بين أهم الأهداف التي يسعى المجتمع المدني إلى العمل على تحقيقها من أجل النهوض والارتقاء بالمستوى المحلي.

وتعتبر الحوكمة المحلية من بين العمليات التي تأخذ حيز كبير من الاهتمام لدى المختصين وصانعي السياسات سواء السياسات الدولية أو العامة أو السياسات المحلية، حيث انتقل هذا الاهتمام من العام إلى الخاص وخاصة المجتمع المدني دون غيرها من النشاطات والعمليات لأنها الركن الأساسي في التنمية ومكافحة الفساد وضمان ما يسمى برشادة الحكم (الحكم الرشيد).

يشهد المجتمع المدني المحلي في الوقت الراهن مجموعة من المشاكل والثغرات والعراقيل التي تعرقل سير نشاطاته ووقف عملية التنمية ما ينجم عليه تلقائيا البقاء في دائرة التخلف وتفشي الفساد و البيروقراطية ونقص المشاركة وكل هذا يؤدي بأي جهة من الجهات التي تريد تحقيق التنمية إلى مواجهة العديد من الصعوبات بمختلف أنواعها. والمجتمع المدني المحلي من بين هذه الجهات التي تحاول تحقيق حوكمة محلية رشيدة لكن يصعب ذلك نوعا ما.

مشكلة الموضوع:

تتمثل مشكلة الموضوع في العراقيل والمشاكل وصعوبة البيئة للمجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية وتحقيقها، وهذا من أجل تطبيق الديمقراطية وتحقيق التنمية ومكافحة الفساد.

وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى أهم الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية من خلال طرح السؤال الرئيسي الآتي

لماذا لم يعد المجتمع المدني المحلي قادر على تحقيق الحوكمة المحلية ؟

الفرضية الرئيسية:

كلما زاد تفشي ظاهرة الفساد كلما ضعف دور المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية..

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في المكانة التي يحظى بها المجتمع المدني المحلي سواء على المستوى العلمي أو العملي كون أن هذا الأخير يسمح بتكافؤ الفرص بين المواطنين خاصة في إدارة شؤونهم المحلية. أما ناحية أخرى فمن الضروري الإقرار بأن الحوكمة المحلية أصبحت ضرورة ملحة في كل المجالات وعلى كل الأصعدة. أيضا تهدف هذه المقالة إلى منح توضيح شامل للمقاربة المفاهيمية لكل من المجتمع المدني المحلي والحوكمة المحلية وما مدى اهتمام مؤسسات المجتمع المدني المحلي بالحوكمة المحلية.

هيكلية الموضوع:

و للإحاطة بالموضوع شكلا ومضمونا تم تقسيم الدراسة إلى المحور الأول سيتم من خلاله التطرق إلى إيتولوجيا المجتمع المدني المحلي من خلال التعريف، الخصائص والمميزات. أما المتغير الثاني الحوكمة المحلية فسيتم التعرف فيه على مفهوم الحوكمة المحلية، العناصر، الأبعاد والقواعد. أما المحور الثاني سيعالج آليات المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية من خلال دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية من خلال مؤسساته وأهم معوقاته . أما المحور الثالث فسيتم فيه تناول مدى تجسيد المجتمع المدني المحلي للحوكمة المحلية من خلال دور المجتمع المدني في تجسيد مبادئ الحوكمة من خلال قانون الجماعات المحلية، ثم مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية وأيضا مشاركة المجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية.

المحور الأول: إيتولوجيا المجتمع المدني المحلي والحوكمة المحلية.

يعتبر المجتمع المدني المحلي والحوكمة المحلية من المتغيرات التي أصبحت تثير البحث كما أنها يقتضيان تحديد المفهوم من جهة وإبراز الخصائص ومجموعة من المميزات لكل منهما وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المحور.

أولا: : إيتولوجيا المجتمع المدني

أكتسح المجتمع المدني مؤخرا نطاقا واسعا في الساحة العلمية والعملية كمصطلح من جهة وكفاعل من جهة أخرى وهذا بعد وجود ضرورة ملحة تستدعي وجود هذا الفاعل وتجسيد نشاطاته واقعا.

إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

1- مفاهيم المجتمع المدني:

أ- يشير مفهوم المجتمع المدني إلى الهيئات والمنظمات والجمعيات التي تعمل بعيد عن الدولة، حيث يعزز التواصل بين المجتمع والدولة، وهو من الأركان الأساسية للديمقراطية وهو أيضاً المحور الأساسي للتنمية المستدامة، ويعتبر شريكاً أساسياً للحكومة لبناء مجتمع معاصر.¹

ب- المجتمع المدني هو تلك النشاطات أو التنظيمات التي تنشأ بين مجموعة من الناس على أساس اتفاق تعاقدية حر بعيداً عن إطار الهياكل الرسمية للدولة، ويكون هدفها حماية مصالح ومبادئ معينة، والسعي للاستفادة من مكاسب ومنافع محددة.²

ج- اعتبره سمير أمين مجموع الأبنية والمؤسسات خارج سلطة الدولة، ويندرج تحت هذا الإطار جميع القوى العاملة في جميع المجالات، التي تنظم نفسها بشكل مغاير للدولة، حيث تستطيع على غرارها أن تلعب دورها في التطور الاجتماعي.³

د- و يعرف المجتمع المدني بأنه مزيج من الأبنية السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي تظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.⁴

وفي هذا الصدد يمكن تقديم تعريف إجرائي للمجتمع المدني بحيث يعتبر المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات المستقلة عن الدولة والسلطة في إطار تنظيمات بين مجموعة من الناس والتي تمارس نشاطها في مجالات متنوعة بطريقة تطوعية من أجل خدمة الصالح العام، من جهة و مساعدة الدولة من جهة أخرى، بمعنى حلقة وصل بين أفراد المجتمع والدولة في إطار التعاون المشترك.

2- خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:

التكيف، الاستقلالية، التعقيد، التجانس.⁵

¹ محمد كامل ثامر، "المجتمع المدني والتنمية السياسية (دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، ط. 01) (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص. 34.

² محمد، مجدان. "مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م. 12، ع. 17، 2021: ص. 17.

³ جميلة، علاق. "نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر السياسي". مجلة الناقد للدراسات السياسية، م. 04، ع. 02، 2020: ص. 157.

⁴ خليل، بن علي. "سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية". مجلة أبحاث، م. 3، ع. 01، 10 أبريل 2018: ص. 78.

⁵ عبد العظيم. بن صغير، صفاء. عثمان. "دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية". حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع. 13، ديسمبر 2015: ص. 319.

بلكاوي سارة ، محمد غربي

أ- القدرة على التكيف: بمعنى أن تكون المنظمة لها القدرة على التعايش والتكيف مع التطورات الحاصلة في البيئة المتواجدة فيها والتي تعمل من خلالها لأن القدرة على التكيف والتعايش يساهم في ارتفاع فعالية هاته الأخيرة.

ومن بين أهم أنواع التكيف ما يلي:

-التكيف الزمني: وهو قدرة المؤسسة على استمرار والعمل لوقت طويل، لأن ارتفاع درجة المأسسة مرتبط بالمدة الزمنية لوجود المؤسسة.

-التكيف الجيلي: وهنا يقصد أن للمؤسسة قدرة على الاستمرار رغم تعاقب الأجيال التي تعنى بقيادتها، أي التنوع والتعاقب على القيادة مما يحقق ويرفع درجة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا ومنه تزداد درجة المأسسة، ومما يؤدي إلى مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي ومواكبة التطورات الحاصلة.

-التكيف الوظيفي: يقصد به قدرة هاته المنظمة على تنوع نشاطاتها بهدف التكيف ومسايرة مختلف التطورات، وهذا بغية الابتعاد عن كونها مجرد وسيلة لتحقيق هدف معين.

ب-الاستقلالية: وهنا تشير بأن تكون منظمات المجتمع المدني غير خاضعة لأي سلطة سواء مؤسسة أو جماعات أو حتى أفراد وذلك بهدف القدرة على السيطرة عليها، لتسهيل النشاط المتفق عليه الذي يتفق مع التخطيط المسطر.

وتعتمد هذه الاستقلالية على:

__طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني

__الابتعاد عن التدخل السياسي

__الاستقلال المالي

__الاستقلال الإداري والتنظيمي.

ج- التعقيد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المنظمة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود تدرج في المستويات داخلها، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تنشط فيه من جهة أخرى، وكلما زاد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، زادت قدرة المنظمة ولقاءات أعضائها والحفاظ عليها.

إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

د- التجانس: وتعني عدم الانقسام وعدم وجود صراعات داخل المنظمة التي قد تؤدي إلى عرقلة ممارسة نشاطاتها، فالتجانس في المنظمة أي حل الصراعات ومعالجة الانقسامات بطرق سلمية دليل على تطور المؤسسة.¹

وتمشيا مع ما تم ذكره يستخلص بأن منظمات المجتمع المدني تتميز بخصائص متنوعة مابين التكيف والاستقلالية إلى جانب التعقيد والتجانس، وهذا ما يؤدي إلى مرونة المنظمة وتطورها وتنوع أنشطتها دون الخضوع لأي سلطة.

3-مؤسسات المجتمع المدني

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني تلك الجهات التي تعنى بالدفاع عن المصالح من جهة وتسعى للمشاركة في صنع القرار واتخاذها من جهة أخرى، وهذا في إطار تحقيق التنمية بكل أنواعها الاجتماعية، السياسية والاقتصادية ومما لا شك فيه هو محاربة الفساد بكل أشكاله.

ومن هذا المنطلق فإن المجتمع المدني المحلي يحتوي على ثلاثة مؤسسات وهي:

المنظمات الأهلية.

الرأي العام المحلي.

وسائل الاعلام المحلي.

أ_ **المنظمات الأهلية:** تعتبر المنظمات الأهلية من بين المنظمات المشهورة والمعترف بها قانونيا ولها إطار قانوني حيث أن هذه المنظمات تقوم بتقديم خدمات عديدة للسكان المحليين في إطار رقعة جغرافية محدودة، وقد تشمل هاته الأخيرة نقابات أو اتحادات أو منظمات حقوق الإنسان.

ب_ **الرأي العام المحلي:** هو الرأي الذي يسود بين الكثير من الناس في موضوع معين حيث أن هذا الأخير يشغل بالها، ويستدعي وجود نقاشات واختلافات معينة، ومن جهة أخرى يتضح وجود آراء مختلفة عند بعض الفئات ذات المصالح غير المتطابقة مع الأغلبية.

وتجدر الإشارة أن تكوين الرأي العام المحلي يكون من خلال طرح أفكار واتجاهات من طرف مختلف الهيئات المعنية بمسألة معينة.

ج_ **وسائل الاعلام المحلي:** هي عبارة عن مؤسسات إعلامية تعمل على إيصال رسالة أو معلومة، بحيث تستهدف في إيصال هذه الرسائل مجتمع معين أو منطقة معينة أي يكون الاعلام موجه إلى مجتمع ذات نطاق جغرافي محدود.¹

¹ -عبد العظيم بن صغير، صفاء عثمان، مرجع سابق، ص321.

بلكاوي سارة ، محمد غربي

فاستنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن المجتمع المدني المحلي يحتوي على ثلاث مؤسسات والتي يمكن القول بأنها هي الركيزة التي تساعد في الاتصال والتواصل وتقديم الخدمات المتنوعة في مختلف المجالات على الصعيد المحلي على غرار المجتمع المدني ككل.

ثانيا: ايمولوجيا الحوكمة المحلية

تعتبر الحوكمة بصفة عامة ركيزة أساسية في مختلف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية التي تقوم بها الدولة، ذلك لأهميتها وموقعها في أجندة المنظمات الدولية والمراكز البحثية المهمة بتطوير الوضع التنموي للدول المتخلفة، والتي جعلت منها معيارا لقياس درجة وجود ديمقراطية.

وفي ذات السياق الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التنمية ومكافحة الفساد من خلال السير على وتيرة منتظمة ووضع أساليب مناسبة.

وفي هذا الاطار سيتم معالجة الحوكمة من جانبها المحلي أو بما يسمى الحوكمة المحلية.

1_ مفهوم الحوكمة المحلية:

جاء في الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة GOOD GOVERNANCE على النحو التالي:

- تفويض المسؤولية من المستوى المركزي إلى المحلي لممارسة الوظائف الرئيسية في إطار قانوني.

- الاستقلالية المالية.

- مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي.

- العمل على جعل الاقتصاد المحلي خاص.²

ب- جاء في تعريف شاير شيا: لكي يتمكن الشعب من المشاركة في صنع القرار واتخاذ، يجب أن تسند أهم الأنشطة الرئيسية من المركزية (الحكومة) إلى اللامركزية (الإقليم)، وهذا في إطار ما يسمى بتكافؤ الفرص وأن هذا المجتمع مجتمعا ديمقراطيا.³

¹ - المكان نفسه ، ص 321، 322

² - عبد المجيد. أويس، مريم. شعبة. "الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة المحلية بالجزائر". المجلة الدولية للأداء الاقتصادي م. 04، ع. 6.

نوفمبر 2021: ص 285.

³ - هجيدة، ركاش "الحوكمة المحلية مدخل لتدبير الشأن المحلي وترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: بحث في مضامين البناء والتكوين". مجلة السياسة العالمية، م. 6، ع. 1 جوان 2022: ص. 709.

إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

واستنادا إلى ما سبق فإن الحوكمة المحلية هي عبارة عن نظام يسمح بانتقال السلطة وممارسة الأنشطة من المستوى المركزي إلى المستوى اللامركزي من خلال مجموعة من القواعد والشروط، والتي من خلالها يمكن القول بأن النظام الديمقراطي سائدا في مجتمعا ما.

2_عناصر الحوكمة المحلية:

تتميز الحوكمة المحلية بمجموعة من العناصر التي إذا توافرت يمكن القول بأن هاته الأخيرة مجسدة وفعالة:

-وجود أنظمة إدارية حديثة

-توفير الجانب المالي

-المشاركة الفعالة

-استحداث أنظمة إدارية مناسبة للتطورات الحاصلة.

تحقيق التوازن بين المتطلبات المختلفة كالمناهج الإدارية، القيادة، ضمان استمرارية المؤسسات ذات الطابع المحلي.¹

3_أبعاد الحوكمة المحلية:

- البعد السياسي

- البعد المؤسسي والإداري

- البعد الاقتصادي

- البعد الاجتماعي.²

4_ فواعل الحوكمة المحلية:

- الدولة: وهنا تعني بأن نقل الوظائف من المركزية إلى اللامركزية يستدعي وجود دولة قادرة على : التنسيق والتنظيم، الرقابة وتوفير الميزانية المالية الكافية.

- السلطات المحلية: وهنا يجب أن تكون هذه الجهة مؤهلة ومستجيبة للمواطنين وحريصة ومسؤولة عن الوظائف المسندة من قبل الدولة.

- المجتمع المدني: يعتبر هذا الفاعل جوهر الاتصال الدائم بين السلطات المحلية والمواطنين المحليين ويشترط هنا وجود بنية سليمة إلى جانب مؤسسة منظمة.¹

¹ - جهميدة، ركاش. المرجع السابق ص 711

² - عبد المجيد، أونيس. مريم، شيبية. مرجع سابق، ص ص، 290، 291

بلكاوي سارة ، محمد غربي

المحور الثاني: آليات المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية و أبرز معوقاته.

يعتبر المجتمع المدني فاعل هام ومهم من فواعل الحوكمة المحلية فهو يعتبر همزة وصل واتصال بين السلطات المحلية والمواطنين وأحيانا يتعدى ذلك إلى الدولة أو المركزية.

ومن هذا المنطلق سيتم طرح كيفية تحقيق الحوكمة المحلية من طرف المجتمع المدني من خلال مؤسساته.

سيتناول هذا الجزء كيفية تحقيق الحوكمة من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي ذكرت سابقا. والتي تتمثل في الجمعيات الأهلية، الرأي العام المحلي ووسائل الإعلام المحلي، إلى جانب أهم معوقاته.

أولا: دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

أ_ الجمعيات الأهلية: تقوم الجمعيات الأهلية على المستوى المحلي ب:

المساءلة

تعميق المشاركة

تحقيق الفعالية

مكافحة الفساد

ب- الرأي العام المحلي: يتم تحقيق الحوكمة المحلية من طرف هذه المؤسسة من خلال:

الشفافية

تطبيق القانون

الرقابة

متابعة الاستجابة الدائمة

ج- وسائل الإعلام المحلي: بما أنها تعتبر من أهم الوسائل فإنها تساهم في تحقيق الحوكمة المحلية من خلال:

شفافية المعلومات (الأخبار)

الرقابة

المساءلة

الاستجابة.²

ثانيا: معوقات تحقيق الحوكمة:

رغم أن المجتمع المدني يسعى إلى تحقيق الحوكمة المحلية من خلال آلياته ومؤسساته إلا أن هناك مجموعة من العراقيل التي تحيل دون تحقيق الحوكمة المحلية وإرساء مبادئها.

ومن بين أهم المعوقات ما يلي:

¹ - جهميدة، ركاش. مرجع سابق، ص. 712

² - عبد العظيم. بن صغير، صفاء. عثمان. مرجع سابق، ص. 331.327.

إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

- 1- ضعف التكوين والتأهيل لدى منتسبي الجمعيات: وهنا يبرز أن هناك مجموعة من العراقيين التي أدت إلى ظهور هذا العائق وتعود هذه الأخيرة إلى غياب الطبقة المثقفة والتي باعتبارها عنصر- أساسي إلى جانب وجود صراعات تنظيمية داخلية وقلة الكفاءات منها الكفاءة القيادية إضافة إلى العنصر- الهام والذي هو محرك الأساسي وهو المورد البشري.
 - 2- حداثة العلاقة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية: ويقصد بها هنا بأن العلاقة بينهما تفتقد كل من: الشفافية (غيابها)، عدم الاعتراف من الطرفين وغياب الثقة وهو عنصر- أساسي ومهم في بناء العلاقة وأيضاً غياب المأسسة.
 - 3- العراقيين القانونية والبيروقراطية والتي تتمثل في النصوص القانونية أي أنها تتيح لها مجال محدود لممارسة نشاطاتها.
 - 4- نقص الامكانيات المالية: أي أن الميزانية التي تقدمها الدولة ضعيفة ولا تفي بالغرض.
 - 5- ضعف البنية التحتية ومحاولة السيطرة واحتواء الجمعيات من طرف السلطة السياسية وهنا يمكن القول بأن هذا يتنافى مع مبادئ الجمعيات كونها تحظى بالشخصية المعنوية.
 - 6- المنافسة بين الجمعيات ودعم واحدة على حساب الأخرى¹.
- وتماشياً مع ما تم طرحه يستخلص بأن مهما تعددت الوسائل والأليات التي ينبغي أن تحقق الحوكمة المحلية من طرف المجتمع المدني ومؤسساته إلا أن العوائق والعراقيل التي تم التطرق إليها تقف حاجزاً وإشكالاً كبيراً لكل من الحوكمة المحلية كعملية والمجتمع المدني كمؤسسة وبالتالي فإن المجتمع المدني بهذه العراقيل يصعب عليه تحقيق وإرساء مبادئ الحوكمة المحلية.
- الفساد التحدي الأكبر للحوكمة المحلية:
- يعتبر الفساد من بين أهم الظواهر المنتشرة وبارزة بكثرة منذ القدم، فهو يهدد جل المجتمعات سواء المتقدمة أو المتخلفة منها، فهو الخطر بحد ذاته حيث يعرقل سير كل عمليات التقدم والتنمية.

المحور الثالث: مدى تجسيد المجتمع المدني المحلي للحوكمة المحلية:

بما أن المجتمع المدني يعتبر فاعلاً أساسياً في بلورة القرارات والوقوف على تنفيذها ورقابتها فإن هذا الأمر يستدعي القيام بمجموعة من الخدمات التي تساعد على بروز النتائج الإيجابية لتلك القرارات. وعليه فإن تجسيد المجتمع المدني للحوكمة المحلية يستدعي ما يلي:

¹ -عبد السلام، عبد اللاوي، "المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية-دراسة مقارنة لحالي فرنسا والجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2016، ص 179-191

أولاً: دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية من خلال قانون الجماعات المحلية:

يعتبر قانون الجماعات المحلية من القوانين التي من خلالها يتم تسيير الشأن العام المحلي في إطار اللامركزية. من بين قوانين الجماعات المحلية قانون البلدية رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، وقانون الولاية رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012.

لقد رخص قانون الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) للمجتمع المدني ممارسة أنشطته بمختلف أنواعها شريطة أن تكون في إطار النصوص القانونية المتبينة، حيث جاءت هذه النصوص من خلال الأهمية التي يكتسبها المجتمع المدني من المشرع الجزائري، وهذا من خلال المؤشرين المشاركة والشفافية.

أ- مؤشر المشاركة والشفافية في ظل قانون الولاية 07/12: تعتبر المشاركة والشفافية من أهم المؤشرات التي نص عليها قانون 07/12 الخاص بالولاية وذلك في إطار تحقيق الحوكمة المحلية.

لقد حظي مبدأ المشاركة باهتمام واسع وفتح المجال للمواطنين في عملية صنع القرار وذلك من خلال إشراكهم فيها.

ومن زاوية أخرى فإن مبدأ الشفافية قد أخذ حيزاً كبيراً في قانون الولاية حيث يتضح أن المناقشات التي تتم خلال جلسات المجلس الشعبي الولائي والتي تكون علانية هي مفتوحة لجميع المواطنين ويمكنهم حضورها بشرط أن لا يعرقل أي شخص سير الجلسة ولا يقدم لعذار ثم يطرد. هذا من جهة أما من جهة أخرى فيسمح لأي مواطن بالاطلاع على محضر المداولات بعين المكان.¹

ب- مؤشر المشاركة والشفافية في ظل قانون البلدية 10/11: يعتبر مؤشر المشاركة من بين المؤشرات التي تبرز وجود ديمقراطية ووجود حوكمة على المستوى المحلي بعيداً عن البيروقراطية، فالمشاركة تتيح الفرص لكل مواطن في ابداء رأيه.

ومن جهة فالشفافية هي مبدأ ومؤشر وعملية ضبط بحيث عند نشر المعلومات أو ما شبه بشكل علني فهذا يكون توفر عنصر آخر وهو الرقابة والتقييم والتقويم.²

ثانياً: مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

يعتبر الفساد من أكبر المشاكل التي تواجه جل المجتمعات بما في ذلك المجتمعات المحلية. حيث يتنوع هذا الفساد أي وجود أي نوع والفساد الإداري هو العائق الأكبر في وجه تحقيق التنمية والحوكمة على حد سواء.

يعرف البنك الدولي الفساد بأنه استغلال الشخص لمنصبه و مسؤوليته لتحقيق المنفعة الشخصية.¹

¹ - قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12.

² - قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37.

إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

ويعتبر من أخطر الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني لتجسيد الحوكمة المحلية.

ومن هذا المنطلق كان لا بد من المجتمع المدني أن يقوم بمكافحته وذلك من خلال قانون مكافحة الفساد بحيث نصت المادة 15 على ما يلي :

- ✓ _ استخدام الشفافية في اتخاذ القرار
- ✓ _ تمكين المشاركة في مختلف القرارات
- ✓ _ وضع استراتيجيات لتوعية بخطورة الفساد على الكيانات الاجتماعية
- ✓ _ الضغط والتعبئة والتأثير
- ✓ _ تزويد الوسائل الإعلامية و أفراد المجتمع خاصة بالفساد²
- ✓ _ بناء شبكات خاصة بالشفافية والمساءلة.
- ✓ _ المساهمة في اتخاذ القرار
- ✓ _ الحملات التحسيسية
- ✓ _ الرصد³

إلى جانب أساليب أخرى تتمثل فيما يلي:

- ✓ _ التوعية الاجتماعية
- ✓ _ إعداد الدراسات والبحوث
- ✓ _ التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية
- ✓ _ الكشف عن جرائم الفساد
- ✓ _ سن قوانين وتشريعات ردعية للفساد
- ✓ _ تأمين المساءلة الحكومية والقانونية⁴

¹ -Valt Kalnins. Corruption: **définition, causes et conséquences** article présenté dans: formation multidisciplinaire à l'attention des avocat et auxiliaires de justice en matière de détection de la corruption et des conflits d'intérêt, 24-25 septembre 2014 (Tunis: Tunisie, 2014), p02

² -قانون رقم 01-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74.

³ -جديد، توزي ليلى، مداني، "واقع إشراك المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م. 10، ع. 01، جاني

2021 ص. 103.

⁴ - فهمية بوهنالة، فوغالي بسمة، "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، الباحث للدراسات الأكاديمية، م. 08، ع. 02 (2021)، ص. 337-342.

ثالثا: دور المجتمع المدني المحلي لتحقيق الديمقراطية التشاركية المحلية

تعتبر الديمقراطية التشاركية من أهم الركائز التي تقوم عليها عملية صنع القرار ومراقبة المنتخبين وغيرها من العمليات.

إذ تتطلب هذه العملية لتحقيقها مجموعة من النقاط التي على المجتمع المدني المحلي القيام بها وتعزيزها.

فيشترط على المجتمع المدني المحلي في القيام بنشاطاته الاعتماد على مجموعة من المعايير والقيم التي تتجلى في الاحترام والتراضي والاشراك في العمليات المختلفة إلى جانب التنوع الإداري وهذه النقطة هي محل الاشتراك بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

لذا فإن المجتمع المدني المحلي مرغم على تعزيز العمل الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق ممارسة الديمقراطية التشاركية من خلال العمليات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني من خلال توفير:

-مدارس للتنشئة الديمقراطية

- التدريب على ممارستها¹

رابعا: مشاركة المجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية من بين أهم العمليات التي تستوجب حقا الوقوف عليها والسعي لتحقيقها، والوصول إلى التنمية يتطلب التطوير والتطور والنمو وغيرها.

والجتمع المدني كغيره من المؤسسات فهو أيضا فاعل أساسي في تحقيق هذه الأخيرة، والسبب عائد لعجز جزئي للدولة في تلبية الاحتياجات بكل أنواعها.

حيث تتمثل مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال:

__ تكثير خدمات مختلفة.

__ الانخراط في العملية التنموية.

__ الاشتراك في رسم السياسات العامة.

__ تطبيق برامج متكاملة ومتنوعة القطاعات.

__ الضغط والمراقبة

__ الحملات التوعوية.

¹ نبيل ونوغي، علاء الدين يوسف: "المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية (الجزائر أنموذجا)"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، م.06، ع.01 (2020)، ص.402.

إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية

__انجاز مراكز البحث والدراسات والاستشارات

__تقديم مقترحات تساعد في صنع القرار.¹

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة الموسومة بـ "إشكالية المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية"، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات وهي كالآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- المجتمع المدني المحلي هو عبارة عن خلية تضم مختلف فئات المجتمع والتي تزاوّل نشاطاتها في مختلف المجالات لتحقيق مصالح متنوعة.
 - 2- خصائص المجتمع المدني المحلي هي بدورها تجعل هذا الأخير متميزاً.
 - 3- للمجتمع المدني مؤسسات متنوعة تعمل على تقديم الخدمات للمواطن ونقل انشغالاته.
 - 4- الحوكمة المحلية هي عملية ونظام يرشد الحكم اللامركزي.
 - 5- العناصر والأبعاد والفواعل هي المؤشرات التي يمكن من خلالها القول أنه يوجد حوكمة .
 - 6- يسعى المجتمع المدني المحلي بمختلف الوسائل والطرق لإرساء مبادئ الحوكمة المحلية.
 - 7- يواجه المجتمع المدني المحلي مجموعة من العوائق والمشاكل التي تقف حول تحقيق الحوكمة المحلية.
- وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى تأكيد الفرضية المطروحة سابقاً بأن تفشي ظاهرة الفساد يضعف دور المجتمع المدني المحلي في تحقيق الحوكمة المحلية.
- وعليه سيتم طرح بعض المقترحات.

ثانياً: المقترحات

- 1- ضرورة وجود ثقافة سياسية التي بدورها تعزز المشاركة بجل أنواعها.
- 2- لا بد من وجود دورات تكوينية لدى الجمعيات.
- 3- ترسيخ روح الديمقراطية التشاركية.
- 4- زيادة الدعم المالي
- 5- تكثيف الرقابة وتثمين عمليتي التقييم والتقويم.
- 6- الاستقلالية والابتعاد عن السيطرة السياسية.
- 7- إعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بالمجتمع المدني.

¹ - نبيل ونوغي، علاء الدين يوسف، المرجع السابق، ص ص. 403-404.

قائمة المراجع

1. مجدان محمد، "مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021
2. علاق جميلة، "نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر السياسي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2020
3. بن علي خليل، "سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية"، مجلة الأبحاث، 2018.
4. بن صغير عبد العظيم، "دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2015
5. أونيس عبد المجيد، شيبه مريم، "الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة المحلية بالجزائر"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 2021
6. ركاش جهميدة، "الحوكمة المحلية مدخل لتدبير الشأن المحلي وترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: بحث في مضامين البناء والتمكين"، مجلة السياسة العالمية، 2022
7. دعلوس راجح وآخرون، "آليات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 2021
8. توزي، جديد مداني ليلي، "واقع اشراك المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر"، جانفي 2021
9. عبد اللاوي عبد السلام، "المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية- دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2016